اقتصاد

إجراءات وتشريعات وقروض لمضاعفة العمل في المدن الصناعية

الحكومة: تفعيل مؤسسة ضمان مخاطر القروض لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

| الوطن

استعرض مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس مراحل تنفيذ برنامج مشروع سورية ما بعد الأزمة، والذي تمحور حول البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة وتطوير وتحديث البنى التحتية والنمو والتنمية والحوار الوطني والتنمية الإنسانية، إضافة إلى عرض الجهات المشرفة على تنفيذ كل محور وفرق العمل.

وبيّن بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) مناقشة مشروع مرسوم بإحداث «مديرية التنمية الإدارية» في كل وزارة وذلك ضمن إطار تنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد الرئيس بشار الأسد وبهدف وضع إطار ناظم لضبط إيقاع العمل الإداري، وتبسيط إجراءاته وتخفيف تكاليفه وضمان تكامليته وتفعيل عمل مديريات التنمية الإدارية المحدثة، ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره بعد الأخذ بملاحظات الوزراء.

كما ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل بعض مواد المرسوم التشريعي الخاص بالتعاون السكني ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، وذلك بهدف منح قطاع التعاون السكني المزيد من المرونة لتمكينه من المساهمة بشكل فاعل في تشييد وتوفير المساكن في مرحلة إعادة الإعمار.

وطلب مجلس الوزراء من جميع الوزارات توفير الإجراءات والقوانين والتشريعات والقروض وكافة المستلزمات لمضاعفة وتيرة العمل في المدن والمناطق الصناعية باعتبارها بيوت إنتاج كبيرة وتشكل اللبنة الأساسية لدفع عملية التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات وتخفيض الاستيراد والتوسع بالتصدير، مؤكداً على جميع الفعاليات الاقتصادية «التجارية والصناعية والزراعية والمصدرين» العمل لتحقيق الغرض المرجو من إطلاق شعار «صنع في سورية» العام القادم ليكون رسالة للعالم عن انتصار سورية في الحرب الإرهابية التي تستهدفها.

وكلف المجلس وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية ومصرف سورية المركزي بتفعيل دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض بهدف توفير الضمانات اللازمة التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجعها على الاستمرار بإنشاء مشاريع في القطاعات الصناعية والحرفية والخدمية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية اقتصادية وزيادة الإنتاج.

وطلب المجلس من جميع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة معالجة واقع وإشكاليات المناطق الحرة تشريعياً وإجرائياً باعتبارها الداعم الأساسي للاقتصاد الوطني ولتجسد الفكرة الأساسية التي أنشئت هذه المناطق من أجلها.

وبغية تلبية حاجة المؤسسة العامة للإسكان من الأراضي اللازمة لتنفيذ خططها السكنية في محافظة السويداء وافق المجلس على نقل ملكية العقارين رقمي (١٩٢٤-١٩٢٥) منطقة شهبا العقارية والمساحة الشاغرة من العقار رقم ٧٠٢ منطقة العفينة العقارية التابعة لمحافظة السويداء لاسم المؤسسة العامة للإسكان لتشييد مشروع سكني عليها.

ووافق المجلس على منح مؤسسة الإسكان العسكرية سلفة قدرها مليار وسبعمائة وثلاثة وأربعون مليون ليرة سورية لتسديد أجور ورواتب العاملين لديها عن الربع الرابع من العام الجاري. وطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة وضع آلية لتحسين المشهد العام لمراكز المدن ومعالجة التشوه البصري في الأبنية العامة والخاصة والبدء بعمليات ترميم هذه الأبنية وتجميلها بصرياً.

وزير المالية لنواب «الشعب»: زيادة الرواتب ليست في سلم أولويات الحكومة والبديل خفض الأسعار

| الوطن

تابع مجلس الشعب أمس مناقشة مشروع الموازنة العام للدولة للعام ٢٠١٨، إذ واصل النواب تقديم مداخلاتهم وعرض ملاحظاتهم على الموازنة التي كانت قد وزعت عليهم في نهاية الشهر الماضي.

النائب موعد ناصر وصف الموازنة بالتوثيقية أكثر من المطلوب، وبأنها مبوبة بشكل جيد، لكن المضمون غير ملائم، مبيناً أن اعتماد سعر الصرف بـ٥٠٠ ليرة للدولار إجراء غير عادل قياساً لمستوى الرواتب والأجور التي باتت أقل ١٠ بالمئة من قيمتها الفعلية.

وانتقد الناصر شروط مصرف التسليف الشعبي القاضية بوضع رصيد للمقترض (رصيد المكوث) من ذوي الدخل المحدود وقرضه لا يتجاوز ٤٠٠ ألف ليرة «فلو كان يمتلك رصيداً بالأساس لما لجأ إلى اقتراض هذا المبلغ المتواضع، والذي يضطر إليه إما لترميم أو لمواجهة التزامات العلاج لعارض صحي أو لغاية تعليمية أو تربوية.. وغيرها من الاحتياجات الضرورية والملحة له».

وشاطره جمال رابعة الرأي مشيراً إلى الآثار السلبية لربط قرض التسليف الشعبي برصيد يوضع في البنك وغياب كتلة نقدية تقدر ٢٠ مليار ليرة فيما لو ألغي هذا الشرط تضخ في السوق وتحرك الاقتصاد وتشغل الأيدي العاملة.

وقال النائب ربيع قلعي: «قلّما تكون الموازنة متوازنة وصحيحة أو معبرة عن الواقع الفعلي، وعند تنفيذها يظهر الفرق الكبير جداً بين المقدّر والمنفّذ الفعلي، وخاصة على صعيد العجز المقدر». داعياً إلى اعتماد خطة اقتصادية ورصد مخصصات تغطي سنوات مقبلة، محذراً من ارتفاع العجز في الموازنة إلى نسب أكبر في حال لم تعتمد خطط اقتصادية وتعتمد موازنة نموذجية جديدة ومدروسة.

ودعا النائب حمدي شاهين إلى «تدوير عجلة المواطن بدلاً من تدوير عجلة الإنتاج التي يطول انتظارها.. إذ إن الإنتاج من دون مواطن وقدرة شرائية له لا يجدي نفعاً».

من جانبه نوّه رئيس مجلس الشعب حمودة صباغ بأن مناقشة بيان الحكومة المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ سيستمر والفرصة مازالت متاحة لمناقشة بنودها في الجلسات القادمة وتقديم التساؤلات والمقترحات والمداخلات إضافة إلى ملاحظات كتابية حولها من قبل الأعضاء.

وفي معرض رده على تساؤلات النواب التي توالت على مدى ثلاث جلسات، بين وزير المالية مأمون حمدان أن زيادة الرواتب تعني زيادة عدد الوحدات النقدية وما يتبعها من تضخم في ظل تطلع عدد كبير من الأفراد إلى زيادة الرواتب إلا أنها ليست في سلم الأولويات الموضوعة في بيان الحكومة للسنة المالية القادمة، مبيناً أن مساعي الحكومة تقوم على تحسين الإنتاج وتوظيف أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي زيادة في الدخول للأسر، لافتاً إلى سياسة إحلال الواردات عبر استبدال المستوردات بالمنتجات المصنعة محلياً بقيم مضافة ما يعني عرض سلع وخدمات أكبر وما يتبعه من تخفيض في أسعارها.

وأشار حمدان إلى أن بديل الزيادة النقدية في الرواتب يتمثل بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين عبر إجراءات اقتصادية مختلفة أبرزها المراجعة المستمرة لتكاليف المنتجات الموضوعة من التجار والصناعيين وعدم مغالاتهم في رفع أسعارها في الأسواق المحلية يضاف إليها تحصيل نسبة ١٥ بالمئة من السلع والمواد المستوردة من قبل القطاع الخاص بسعر الكلفة في الميناء وبيعها بصالات الدولة الحكومية بأسعار منافسة وأقل من الأسواق الخاصة وهي من أبرز الحلول في ظل الظروف الحالية لتحسين المعيشة.

ونوّه بأن الحكومة تسعى إلى تطوير آليات الدعم الاجتماعي وإيصاله لمستحقيه وتوزيعها بشكل عادل ومنع التلاعب بها عبر اعتماد البطاقة الذكية التي طبقت على البنزين والمازوت في السويداء وتنجز حالياً في دمشق تمهيداً تطبيقها على باقي المحافظات وإضافة سلع تموينية أخرى إليها لاحقاً.

ورداً على المداخلات الكثيرة التي تناولت سعر الصرف في الموازنة بيّن حمدان أن سبب اعتماد وزارة المالية لسعر صرف ٥٠٠ ليرة للدولار هو بعد بدء تعافي الاقتصاد وتحسن الليرة، إلا أن الوزارة كانت اعتمدت سعر ٥٠٠ ليرة للموازنة في مطلع الشهر الثامن من العام الجاري، موضحاً أنه لو حصل مزيد من التحسن في قيمة الليرة وبالتالي انخفاض في سعر صرف الدولار أمام الليرة العام القادم وهو أمر متوقع، فسوف يساهم ذلك في تحسن القدرة الشرائية ما ينجم عنه وفرة في الاعتمادات المقابلة من القطع الأجنبي بعد مبادلته وفق السعر الرائج بتاريخ تمويل المشاريع حينذاك من قبل مصرف سورية المركزي، متوقعاً تحسن قيمة الليرة قريباً جداً بحيث يفرض نفسه دون أن يستطيع أحد أن يقف أمامه.

ورداً على اعتراضات بعض النواب على قرار مصرف سورية المركزي الأخير الذي فرض قيوداً على الحوالات، أوضح حمدان أن غايته الأولى زيادة احتياطات الدولة من القطع الأجنبي ثم المحافظة على العملة الوطنية وعدم الإفراط في طرحها في الأسواق لدعم استقرار أسعار الصرف، وهذا ما يصب في مصلحة جميع المواطنين لكونه يهدف إلى حماية المواطن والوطن والعملة الوطنية، منوهاً بأن فئة من التجار تستفيد بنسبة معينة من أسعار الصرف الرسمية إلا أنها تتجه إلى استيراد المواد الأولية بأسعار منخفضة ويمكن أن تنخفض أرباح التجار ولكنهم لن يخسروا نتيجة تغير سعره مؤخراً.

نواب: مطلوب تدوير عجلة المواطن بدلاً من تدوير عجلة الإنتاج

قلّما تكون الموازنة صحيحة أو معبرة عن الواقع الفعلي

سعر الصرف ٥٠٠ ليرة للدولار في الموازنة غير عادل قياساً إلى الرواتب

قرارات تخفيض الأسعار تستهدف البن والمرتديلا والطحينية والحلاوة.. و«التموين» تخالف ١٠٤ تجار يومياً

| علي محمود سليمان

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب أنه خلال الأيام القريبة القادمة سيتم الإعلان عن قائمة لعدد من السلع والمواد الغذائية بأسعار جديدة حيث سيتم تخفيض أسعار المرتديلا والبن والطحينية والحلاوة الطحينية وذلك ضمن سياسة الوزارة التي أعلنتها منذ فترة لإعادة دراسة تكاليف السلع والمنتجات ووضع أسعار جديدة لها بما يتناسب مع التغيرات الحالية في الأسواق.

وشدد شعيب في تصريحه لـ«الوطن» على أن الوزارة مصرة على ضبط الأسعار ومنع أي عمليات تلاعب وغش ومستمرة في ضبط أي مخالفة ترد إليها بما يتعلق بحالات البيع بسعر زائد أو الاحتكار أو أي حالة مخالفة لقانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ١٤ لعام ٢٠١٥.

ولفت شعيب إلى أن الوزارة بدأت بتسيير مراقب تمويني مع سيارات توزيع مادة المتة وذلك للتأكد من توزيعها وفق الجداول المسلمة من الشركات المنتجة ولمنع أي احتكار للمادة، حيث قامت الشركات الثلاث المستوردة والمصنعة لمادة المتة بتسليم نسخة من قوائم التوزيع لوزارة التجارة الداخلية لمتابعة عمليات التوزيع والإشراف عليها.

وفي سياق آخر بين معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن الشكاوي التي ترد على عدد من محلات الشاورما لعدم التزامها بالأسعار هي من اختصاص وزارة السياحة كون هذه المحلات تعتبر مصنفة سياحيا وكل محل يكون مصنفاً من مستوى نجمتين فما فوق يعتبر من اختصاص وزارة السياحة متابعة عمله والرقابة عليه موضحاً أنه سيتم التباحث مع وزارة السياحة لتعديل أسعارها بعد التعديل الذي أجرته وزارة التجارة الداخلية على أسعار الفروج والشاورما.

ومن جهة ثانية بلغ إجمالي عدد الضبوط العدلية المنظمة بحق المخالفين وعدد ضبوط العينات خلال تشرين الأول الماضي ٤١٠٠ ضبط موزعة إلى ٣١٢١ ضبطا عدليا منظما وفق قانون التجارة الداخلية (أي بواقع ١٠٤ مخالفات يومياً) و٩٧٩ ضبطا لعينات مسحوبة للتحليل لبيان مطابقتها للمواصفات. بينما بلغ عدد الإغلاقات للفعاليات التجارية ٢٢١ وعدد الإحالات موجودا للقضاء المختص ٩٩ إحالة وذلك من خلال تسيير ٢٨٥٩ دورية لجهاز حماية المستهلك خلال تشرين الأول الماضي.

وحصلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مبلغ ٤٦,١ مليون ليرة سورية من خلال تسوية ١٨٤٤ ضبطاً وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ لعام ٢٠١٥.

وبلغت كمية الدقيق التمويني والنخالة التي تم حجزها ٦٧٠ كغ وبلغت كمية المازوت التي حجزت ٩٤٧١ لتراً وكمية البنزين التي حجزت ٢٤٣٠ لتراً وعدد اسطوانات الغاز التي تم حجزها ٤٣ اسطوانة.

وفي باقي المخالفات وفق تقرير شهر تشرين الأول الماضي (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن السعر ١٠٤٧ مخالفة والمخالفة المتعلقة باللحوم ٣٠٦ مخالفات وعدد ضبوط الفواتير ٤٨٢ ضبطا وعدد مخالفات الاتجار بمواد مدعومة من الدولة ١٤ مخالفة و٤ مخالفات للاتجار بمواد إغاثية بينما سجلت مخالفات الأفران والخبز ٢١٦ مخالفة ومخالفات البيع بسعر زائد ٣٤١ مخالفة وتم تسجيل ٣٥ مخالفة للمواصفات و٣٠ مخالفة للغش والتدليس و٢٢ مخالفة لبيع مواد منتهية الصلاحية.

«الوطن» تحضر جلسة «تفاوض» لتخفيض الأسعار بين «التموين» وتجار

| الوطن

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي يوسف سالم بدء المديرية بمطالبة الفعاليات التجارية المختلفة في ريف دمشق ببيانات التكلفة وذلك لإعداد دراسات جديدة باتجاه تخفيض الأسعار.

حضرت «الوطن» في مكتب مدير تموين الريف لما يمكن تسميته بالتفاوض على تخفيض أسعار مادة الحلاوة ومادة الطحينة حيث تم الاتفاق على التخفيض لأحد المنتجين لعلبة الحلاوة وزن ٥٥٠ غراماً إلى سعر ٥٥٠ ل.س بدلاً من سعر سابق ٦٧٥ ليرة وسعر كيلوغرام الطحينة المعبأ إلى ١٤٠٠ ليرة بدلا من سعر ١٥٠٠ ليرة علما أن كيلوغرام الطحينة الفرط وفقا لرأي المنتج يبلغ ١١٧٥ ليرة.

وأوضح مدير الأسعار في مديرية تموين ريف دمشق مأمون حمدان أن المديرية تقوم بالعمل على تخفيض أسعار مواد الحلاوة والطحينة والمرتديلا والبن بحدود ١٥ بالمئة. مبيناً أن النشرات السعرية تستهدف وضع حد أعلى للأسعار بما يساهم بمنع الشطط في الأسعار مبيناً أن الآلية الحالية للتسعير تعتمد على مبدأ إشعار التجار بجدية المراقبة من أجل منع الانفلات في الأسعار وضبطها عند حدود ممكنة للمستهلك.

ويبرر حمدان الاختلاف في أسعار الفروج الحي بين نشرة مديريته وبين واقع السوق بأكثر من مئتي ليرة بأن استهلاك المحافظة من مادة الفروج تعتمد على الفروج وتفصيلاته لذلك فإن التركيز في نشرة الأسعار يكون على الفروج المذبوح والمنظف وتفصيلاته مبيناً أنه في الوقت الحالي لا يوجد أسباب موجبة لارتفاع أسعار هذه المادة مؤكدا أن الفروق السعرية بين النشرة التي تصدرها المديرية وواقع الأسواق لا يتجاوز ٧٥ ليرة.

ويوضح مدير الأسعار أن كل الضغط الحالي موجه إلى هوامش أرباح الوسيط من أجل الحصول على تخفيض للأسعار مؤكداً أن تخفيض الأسعار بلا مبررات ودون دعم للمنتج يعني تخبطاً.

ويؤكد أن عدم حصول انخفاض في أسعار اللحوم سببه أن الممول الأساسي للريف هو البادية وبقدر وصول القطعان إلى ريف المحافظة يكون انخفاض الأسعار، مبيناً أن قلة العرض والندرة هي ما تؤدي إلى ارتفاع أسعار لحم العجل.

وينفي حمدان إمكانية انخفاض أسعار المنتجات المحلية وخصوصاً الزراعية منها في ريف المحافظة لأن أغلب منتجات المحافظة تصب في سوق الهال في محافظة دمشق ومنه تعود للتوزيع إلى باقي مدن وبلدات ريف دمشق وهو ما يمنع انخفاض الأسعار مطالباً بوجوب وجود أسواق هال في الكسوة والقطيفة ما يوفر ٢٠ بالمئة من سعر المادة والتي تذهب إلى تكاليف النقل ويخفف أعباء على المنتج ويلغي الحلقات الوسيطة بين المنتج والمستهلك وينعكس إيجاباً على الأسعار في المحافظة

ووفقا للتقرير الشهري الصادر عن مديرية تموين ريف دمشق عن ضبوط الشهر الماضي فقد قارب عدد الضبوط المنظمة ٦٠٠ ضبط تم التصالح على ٣١٠ ضبوط منها، وبلغت حالات الإغلاق ٩ حالات.

وتوزعت ضبوط المخالفات إلى ٢١٤ بسبب عدم إعلان السعر و٦٥ ضبطاً بسبب الفواتير وحالة واحدة للامتناع عن البيع و٩١ حالة بسبب البيع بسعر زائد، ونظمت ٢٣ ضبطاً لمخالفات بيع اللحوم الحمراء، و٨٢ ضبطاً لمخالفات بيع اللحوم البيضاء.

ووصلت ضبوط مخالفات الأفران إلى ٢١ ضبطاً على حين لم تتجاوز ضبوط المحروقات ٢١ ضبطاً. ونظمت تموين الريف أربعة ضبوط فقط بمواد منتهية الصلاحية.

٣١٥٠ متعثراً في «التجاري» بقيمة ٩٣ مليار ليرة ٧٤ بالمئة منهم ممنوعون من السفر

سلمان لـ«الوطن»: مولنا الحكومة بـ٢٥٠ مليار ليرة خلال الحرب

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن المصرف موّل مؤسسات الدولة خلال الحرب بأكثر من ٢٥٠ مليار ليرة لتأمين الاحتياجات الأساسية وبعض الأمور المهمة، مبيناً أن آخر هذه القروض كان بقيمة ٢٠ مليار ليرة لمحافظة دمشق، وأن هذه التسهيلات خففت من الآثار السلبية لتوقف منح القروض في المصرف.

كما بين سلمان أن القيمة الحالية للديون المتعثرة (بالقطع الأجنبي وبالليرة السورية) تعادل ٩٣ مليار ليرة سورية لنحو ٣١٥٠ متعاملاً من المتعثرين والملاحقين قضائياً، وأن أكثر من ٢٣٢٥ متعاملاً صدر بحقهم قرارات منع سفر (أي نحو ٧٤ بالمئة من إجمالي المتعثرين).

بينما أوضح أن المصرف حصّل نسبة جيدة من القروض المتعثرة خلال عام ٢٠١٦ والربع الثالث من عام ٢٠١٧ حيث بلغ إجمالي المبالغ المحصلة ١٦ مليار ليرة نتيجة إجراءات التسوية لـ١٤٠ متعاملاً وتسديد كامل المديونية لـ٦١٧ متعاملاً، ليكون المصرف قام بمعالجة ديون تزيد على ٣٠ ملياراً من خلال التسويات أو التسديدات (لكامل المديونية) التي تمت وفق القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥، وذلك «بتضافر جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المختلفة المشكلة وفق آليات القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ وبمساعدة الجهات المختصة في رئاسة مجلس الوزراء وكل من وزارة المالية والعدل والداخلية ومصرف سورية المركزي حيث تمكن المصرف من معالجة ٢٥ بالمئة من كتلة الديون المتعثرة خلال عام ٢٠١٦».

وحول حجم القروض والتسهيلات الممنوحة أوضح المدير العام أنها بلغت ٦٠٢ مليار ليرة لتحقق التسهيلات زيادة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي بنحو ١٤٤ مليار ليرة حيث كان خلال هذه الفترة من العام الماضي إجمالي حجم التسهيلات تقدر ٤٥٨ مليار ليرة.

كما بين أن إجمالي الودائع حتى نهاية شهر آب الماضي سجلت ١٠٨٣ مليار ليرة منها ٧٣٥ مليار ليرة بالليرات السورية ونحو ٣٤٨ مليار ليرة معادل العملات الأجنبية، على حين كان إجمالي ودائع العام الماضي حتى نهاية الربع الثالث ٨٣٣ مليار ليرة، مشيراً إلى ارتفاع حجم الودائع والتسهيلات مقارنة من الفترة نفسها من العام الماضي مع الإشارة إلى دور تقلبات أسعار الصرف بالتأثير على القيمة المطلقة سلباً أو إيجاباً تبعاً لتغير سعر الصرف.

ولفت سلمان إلى أن نسبة السيولة وارتفاع كتلة الودائع تتيح للمصرف استثماراً أكبر إلا أن توقف منح القروض والتسهيلات أثر سلباً على النتائج النهائية، وأن المصرف جاهز لوضع كل الإمكانات المتاحة للمساهمة الحقيقية في أي عملية تمويل تساهم في دفعة عجلة الإنتاج وذلك بعد صدور التوجيهات بمنح القروض الإنتاجية للقطاعين الصناعي والزراعي ما سيعزز من فرص الاستثمار للسيولة النقدية المتاحة.

علماً أن المصرف التجاري السوري عانى كغيره من المصارف العامة والخاصة في سورية من نزف في العمالة وخاصة الكوادر المؤهلة والمدربة خلال سنوات الأزمة، حيث تعمل المصارف على ترميم كوادرها من السوق المحلية وزيادة تأهيل وتدريب العاملين لديها لرفع مستوى الأداء لديهم.